

تقرير حقوق الإنسان في قطر لعام 2018

الملخص التنفيذي

قطر إمارة دستورية يرأسها الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. ويمارس الأمير السلطات التنفيذية كاملة. ينص الدستور على توريث الحكم للذكور في فرع الأمير من أسرة آل ثاني. جرت الانتخابات الأخيرة في عام 2015 للمجلس البلدي المركزي، وهو هيئة استشارية. اعتبر المراقبون هذه الانتخابات حرة ونزيهة. يتم تعيين جميع أعضاء مجلس الوزراء من قبل الأمير، بما في ذلك رئيس الوزراء.

حافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على قوات الأمن.

شملت قضايا حقوق الإنسان تجريم التشهير؛ والقيود المفروضة على التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، بما في ذلك الحظر المفروض على الأحزاب السياسية والنقابات العمالية؛ والقيود المفروضة على حرية سفر العمال المهاجرين إلى الخارج؛ والقيود المتعلقة بقدرة المواطنين على اختيار حكومتهم في انتخابات حرة ونزيهة؛ وتجريم النشاط الجنسي المثلي بالتراضي. كانت هناك تقارير عن العمل القسري، واتخذت الحكومة الإجراءات لمعالجة ذلك.

كما اتخذت الحكومة خطوات محدودة لمُحاكمة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء أشخاص من قبل سلطات الحكومة أو نيابة عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

تفسر الحكومة الشريعة بأنها تجيز العقاب البدني لبعض الجرائم الجنائية، بما في ذلك الجلد بأمر من المحكمة في حالات تعاطي الكحول وممارسة الجنس خارج نطاق الزواج من قبل المسلمين. وقد قامت المحاكم عموماً بتخفيض الأحكام إلى السجن أو فرض غرامة.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت أوضاع جميع السجون بصفة عامة مطابقة للمعايير الدولية، فيما عدا مركز الاحتجاز والترحيل. في تقريرها لعام 2017، حققت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (NHRC)، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تمولها الحكومة، في قضية واحدة تتعلق بسجين أجنبي اشتكى من ظروفه في مركز الاحتجاز. فزارت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المرفق، والتقت بالسجين وبيدادة مركز الاحتجاز، وقدمت قائمة بالتوصيات إلى الإدارة بشأن هذه القضية. أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتحديث الوثائق الرسمية للسجين وناقشت إمكانية رفع الحظر عن حسابه المصرفي. كما أوصت اللجنة بأن تُعلن الحكومة علانية عن عدد اتهامات إساءة معاملة السجناء المُبلّغة عنها، وأي إجراءات مُتبعة تم اتخاذها. قامت اللجنة بـ 177 زيارة إلى ثمانية مراكز احتجاز واستجواب مختلفة في جميع أنحاء البلاد خلال العام، وخلصت إلى أن المراكز تقي بالمعايير الدولية. كما أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدريباً لمُسؤولي وزارة الداخلية بشأن الالتزامات الدولية بالامتناع عن تعذيب السجناء.

الأوضاع المادية: ليس هناك ما يستدعي القلق في السجون ومراكز الاحتجاز بخصوص الأوضاع المادية.

الإدارة: ليس هنالك نظام أساسي يسمح بوجود ديوان للمظالم لمناصرة السجناء والمحتجزين.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة لمراقبين مستقلين لحقوق الإنسان وهيئات دولية بالقيام بزيارات تفتيشية في جميع المرافق باستثناء سجن أمن الدولة. وسمحت الحكومة بشكل دوري لدبلوماسيين أجانب بزيارة سجناء أمن الدولة. وقام ممثلون عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارات منتظمة لجميع المرافق.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وينص على حق أي شخص في الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه في المحكمة. وتتبع الحكومة هذه المتطلبات عادة.

يجوز للسلطات احتجاز الأشخاص في سجن أمن الدولة لفترات غير محددة بناءً على قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب. حدّت الحكومة فترة الاحتجاز بمدة شهرين لجميع المعتقلين في مركز الاحتجاز والترحيل، باستثناء أولئك الذين يواجهون تهماً مالية جنائية إضافية. وتراوح الوقت اللازم للتعامل مع عمليات الترحيل من يومين إلى 10 أشهر. وأفادت التقارير أيضاً بأن السلطات قامت بتأجيل الترحيل في الحالات التي تُحتم على المحتجزين فيها تسوية حالات التأخر في دفع المستحقات المالية قبل السماح لهم بمغادرة البلاد.

ذكر تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2017 أن اللجنة حققت في خمس حالات لمواطنين ومغتربين اعتقلتهم قوات الأمن تعسفاً وقدمت التوصيات إلى قوات الأمن في ثلاث حالات لتسريع عملية إحالة المحتجزين إلى النيابة.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تتولى الشرطة الوطنية وقوات أمن الدولة مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي. وتتعامل قوات أمن الدولة مع التهديدات الداخلية مثل الارهاب، أو الخلافات السياسية، أو هجمات الفضاء الإلكتروني، أو التجسس؛ في حين تُعد الشرطة الوطنية الهيئة النظامية لإنفاذ القانون. ويتولى الجيش مسؤولية الأمن الخارجي. وحافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على الشرطة تحت إمرة وزارة الداخلية، وقوات أمن الدولة التي ترفع تقاريرها مباشرة للأمير، والقوات العسكرية التي هي تحت إمرة وزارة الدفاع. ووظفت الحكومة آليات فعالة للتحقيق في حالات إساءة استعمال السلطة والفساد وتطبيق العقوبات بحق ذلك.

ووردت أنباء متفرقة عن أن الشرطة أبعدت بالتهديد وبالقوة البدنية عاملات المنازل الأجنبية اللاتي يطلبن المساعدة في الدعاوى المرفوعة ضد أرباب عملهن.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يقضي القانون الجنائي بأن يتم القبض على الأشخاص بموجب مذكرات اعتقال بناء على أدلة كافية، ويصدرها مسؤول مخوّل، وأن يتم توجيه التهم إليهم في غضون 24 ساعة، وأن يتم تقديمهم إلى المحكمة دون تأخير غير مبرر.

وينص القانون على الإجراءات التي تسمح باحتجاز المتهمين من دون توجيه تهم إليهم لمدة 15 يوماً قابلة للتجديد لتصل إلى ستة أشهر. ويجيز القانون تجديد مدة الاحتجاز لستة أشهر إضافية دون توجيه تهم شريطة موافقة رئيس الوزراء الذي يمكنه تمديد الاحتجاز لأجل غير مسمى في حالة وجود تهديد للأمن الوطني. يسمح القانون لوزارة الداخلية باحتجاز أشخاص يشتبه بارتكابهم جرائم تتعلق بالأمن القومي، أو الشرف، أو الوقاحة في القول؛ وفي مثل هذه الحالات يتم الإفراج عن أولئك المعتقلين خلال 24 ساعة عموماً، أو يتم إحالتهم إلى المحكمة في غضون 3 أيام من تاريخ الاعتقال. وتخضع القرارات المتخذة بموجب هذا القانون للاستئناف أمام رئيس الوزراء فقط. ينص أحد بنود هذا القانون على أنه يمكن لرئيس الوزراء الفصل في الشكاوى المتعلقة بتلك الاعتقالات. ويسمح القانون بتجديد فترة الاحتجاز لستة أشهر أخرى شريطة موافقة المحكمة الجنائية التي يجوز لها تجديد الاعتقال لأجل غير مسمى لدى مراجعتها القضية كل ستة أشهر. ويجوز لقوات أمن الدولة احتجاز واعتقال المشتبه بهم لمدة 30 يوماً دون إحالتهم إلى النائب العام.

ويجوز للقاضي في معظم الحالات أن يأمر بالإفراج عن المشتبه به، أو استمرار احتجازه انتظاراً للمحاكمة أو احتجازه في مركز للتوقيف قبل المحاكمة لحين استكمال التحقيق أو الإفراج عنه بكفالة. ورغم أنه من حق المشتبه بهم الخروج بكفالة (إلا في حالات الجرائم العنيفة) إلا أن الخروج بكفالة كان نادراً.

كانت السلطات تميل إلى منح الإفراج بكفالة للمواطنين أكثر من منحه لغير المواطنين. ويمكن الإفراج عن غير المواطنين المتهمين بارتكاب جرائم صغرى بتسليمهم لأرباب عملهم (أو أحد أفراد الأسرة بالنسبة للناقصين)، إلا أنه لا يجوز لهم مغادرة البلد إلى حين البت في القضية.

يوفر القانون في القضايا غير الأمنية الحق للمتهم أن يوكل محامياً ينوب عنه في جميع مراحل المحاكمة، كما يُسمح له بالاتصال دون تأخير بأفراد عائلته. وهناك بنود خاصة بتوفير الدولة على نفقتها محامين للدفاع عن المعوزين المتهمين في قضايا جنائية، وقد طبقت السلطات تلك البنود بشكل عام. لم يتم التبليغ عن أي حالات جديدة تتعلق بقانون حماية المجتمع أو قانون مكافحة الإرهاب.

ويجب عرض جميع المتهمين، باستثناء أولئك المحتجزين بموجب قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب، على النائب العام خلال 24 ساعة من اعتقالهم. وإن وجد المدعي العام أدلة كافية لمزيد من التحقيق، يجوز للسلطات احتجاز المشتبه به لمدة تصل إلى 15 يوماً بموافقة القاضي، وتكون الفترة قابلة للتجديد لمدد مماثلة لا تزيد على 45 يوماً، قبل وجوب توجيه التهم أمام المحاكم. ويجوز للقضاة أيضاً تمديد الاحتجاز قبل المحاكمة لمدة شهر واحد قابلة للتجديد لفترات مدة كل منها شهر واحد على ألا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة عن جريمة المتهم. واتبعت السلطات بشكل عام هذه الإجراءات بمعايير مختلفة بالنسبة للمواطنين وغير المواطنين. دعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية لتحديد مدة قصوى للاحتجاز الاحترازي، إذ لا يحدد القانون مهلة الاحتجاز قبل المحاكمة.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

رغم أن الدستور ينص على استقلال القضاء، كان الأمير، بناءً على اختيارات موصى بها من قبل المجلس الأعلى للقضاء، هو من يُعين جميع القضاة الذين يشغلون مناصبهم بحسب ما يراه مناسباً. وتمكن المعتقلون الأجانب من الوصول إلى النظام القانوني، على الرغم من أن بعضهم شكوا من الإجراءات القانونية غير الواضحة والتعقيدات الناجمة في معظمها عن عوائق اللغة. لم يحصل المواطنون الأجانب بشكل موحد على ترجمة للإجراءات القانونية، رغم أن الترجمة الشفوية كانت متاحة عموماً داخل قاعات المحكمة. تم إنشاء لجان تسوية المنازعات العمالية في آذار/مارس لزيادة كفاءة وسرعة اتخاذ القرارات في محاكم العمل المثقلة بالأعباء، وتضمنت مترجمي المحاكم الذين حضروا جميع جلسات الاستماع. نجح بعض أرباب العمل برفع طلبات ترحيل ضد العاملين لديهم الذين كانت لديهم قضايا معلقة مرفوعة ضدهم، وهكذا نجحوا في حرمان أولئك الموظفين من حقوقهم في محاكمة منصفة.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على الحق في محاكمة علنية ومنصفة لجميع السكان، وقد طبق القضاء هذا الحق عموماً.

وينص القانون على افتراض براءة المتهمين حتى يثبت جرمهم، وتقوم السلطات عادة بإبلاغ المتهمين على الفور بالتهم الموجهة إليهم، فيما عدا المشتبه بهم المحتجزين بموجب قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب. يجوز للمتهم أن يحضر محاكمته.

ويحق للمدعي عليهم اختيار محاميهم أو القبول بهم على نفقة الدولة لتمثيلهم طوال الفترة التي تسبق المحاكمة واثناء فترة المحاكمة. وفي المسائل التي تتعلق بقانون الأسرة، يمكن للقضاة من السنة والشريعة تطبيق تفسيراتهم للشريعة على جماعاتهم الدينية. ويسمح القانون بتطبيق التفسير الشيعي للشريعة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة بذلك ووافقت عليه. في قضايا قانون الأسرة، تُعتبر شهادة المرأة نصف شهادة الرجل.

ويحصل المدعى عليهم عادةً على الترجمة الشفوية المجانية عند الضرورة، من اللحظة التي يتم فيها توجيه الاتهام إلى جميع الطعون، بينما يتم توفير وثائق المحكمة باللغة العربية فقط. يحق للمدعي عليهم الوصول إلى الأدلة التي تحتفظ بها الحكومة، ولهم الحق في مواجهة شهود الدفاع أو المدعين وتقديم الشهود والأدلة الخاصة بهم، ولهم الفرصة للإدلاء بإفادتهم في نهاية محاكمتهم. كما يحق للمدعي عليهم استئناف القرار في غضون 15 يوماً، وكان اتباع عملية الاستئناف شائعاً.

تتطلب محكمة النقض دفع رسوم لبدء عملية الاستئناف. وفي بعض الحالات ألغت المحاكم الرسوم إذا أثبت المستأنف أنه يعاني من مصاعب مالية.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أية تقارير مؤكدة عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

تتوفر سبل الانتصاف المدنية للذين يسعون إلى تعويض عن أضرار، أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنه لم ترد تقارير عن أية حالة خلال العام. ويحدد القانون ظروفاً تتم بموجبها تنحية القاضي عن قضية ما بسبب تضارب المصالح، وقد تقيدت السلطات عموماً بهذه القوانين. ولا يجوز للأفراد والمنظمات تقديم استئناف في القرارات المحلية السلبية إلى الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان.

و. التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور وقانون الإجراءات الجنائية إجراءات من هذا القبيل، وبشكل عام احترمت الحكومة هذه المحظورات. إلا أن الشرطة وقوات الأمن قامت بالتنصت على المكالمات الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني، وما يُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي، بحسب التقارير.

يجب على المواطنين الحصول على موافقة الحكومة قبل الزواج من الأجانب، ولا تُمنح هذه الموافقة للمواطنات الإناث أحياناً. ويحق للمواطنين الذكور التقدم بطلب إقامة وجنسية للزوجة الأجنبية، إلا أنه لا يحق للمواطنات سوى التقدم بطلب تصريح إقامة وليس جنسية لأزواجهن وأطفالهن الأجانب.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير وحرية الصحافة بما يتفق مع القانون، إلا أن الحكومة قيدت هذه الحقوق. ظلت الرقابة الذاتية العائق الرئيسي لحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة.

حرية التعبير: لم يناقش المواطنون القضايا السياسية والدينية الحساسة في المحافل العامة بشكل اعتيادي، ولكنهم ناقشوها في خلواتهم ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعية. يُحظر القانون على السكان انتقاد الأمير. مارست الأغلبية الأجنبية من السكان الرقابة الذاتية على الموضوعات الحساسة. ويعاقب القانون بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أية أفعال من شأنها إتلاف علم البلد أو نزعه أو أي تصرف يعبر عن الكراهية أو الاحتقار لعلم البلد، أو لعلم مجلس التعاون الخليجي، أو لعلم أية منظمة أو سلطة دولية. ويجرم القانون أيضاً استخدام العلم الوطني بدون تصريح رسمي من السلطات، أو عرض العلم المُتلف أو مشوه الألوان، أو تغيير الهيئة الأصلية للعلم عن طريق إضافة صور فوتوغرافية، أو نصوص مكتوبة، أو أشكال إلى العلم.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: ينص القانون على إجراءات مُقيدة لتأسيس الصحف، أو إغلاقها أو مصادرة أصول دور النشر.

وامتلك أفراد من العائلة الحاكمة أو مُلاك يتمتعون بعلاقات جيدة مع مسؤولين حكوميين جميع وسائل الإعلام المطبوع. عكست الإذاعات والتلفزيونات الخاصة أو التي تملكها الحكومة وجهات نظر الحكومة، على الرغم من أن برامج الاتصال المباشر سمحت لبعض المواطنين بانتقاد الوزارات والسياسات الحكومية. في حين لم تنتقد وسائل الإعلام عموماً السلطات أو سياسات البلاد، إلا أن بعض الوزارات المُحددة وحتى الوزراء الأفراد كانوا أهدافاً مُتكررة للنقد في وسائل الإعلام المطبوعة. امتلكت الحكومة شبكة قناة/الجزيرة التلفزيونية الفضائية التي مقرها الدوحة ومولتها جزئياً، وكانت الجزيرة تبث برامج إقليمية ودولية وبرامج تتناول مواضيع معينة. ومولت الحكومة أيضاً وسائل اعلام اخرى بشكل جزئي كانت تعمل في البلاد. زعم بعض المُراقبين والعاملين السابقين في الجزيرة أن الحكومة أثرت على المحتوى الذي ينتج عن هذا المنبر الإخباري.

الرقابة أو تقييد المحتوى: وقامت المؤسسة القطرية للإعلام ووزارة الثقافة والرياضة ومسؤولو الجمارك بممارسة الرقابة على المواد. قامت الحكومة بمراجعة أو مراقبة أو حظر الصحف والمجلات والأفلام والكتب الأجنبية لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على موضوعات جنسية أو دينية أو سياسية غير مرغوب فيها. في يوليو/تموز، ذكرت وسائل الإعلام الدولية أن الموزع المحلي لصحيفة نيويورك تايمز قام بمراقبة عدد من المقالات التي تغطي قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً. أصدر مكتب الاتصالات الحكومية بياناً في يوليو يوضح أن "الحكومة سوف تدرس مسألة المواد المحذوفة مع الموزع المحلي وتتخذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة." واصل الصحفيون والناشرون ممارسة الرقابة الذاتية بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية عند تغطيتهم الأنباء الخاصة بسياسات الحكومة أو المواد التي تعتبر معادية للإسلام، والعائلة الحاكمة، أو العلاقات مع دول الجوار.

قوانين التشهير والقذف: يجرم القانون التشهير والقذف، بما في ذلك إهانة الكرامة. وقد يتم تغريم الصحفي مبلغ قد يصل إلى 100,000 ريال قطري (27,500 دولار أمريكي) والحكم عليه بالسجن لسنة بسبب التشهير وتقديم "أخبار مزيفة". تُقيد القوانين نشر المعلومات التي تُسيء للأمير أو ولي العهد؛ أو تُسيء للأديان الإبراهيمية أو تشمل التجديف؛ أو تُضر بالعملة الوطنية أو الوضع الاقتصادي؛ أو انتهاك كرامة الأشخاص أو إجراءات التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بالوضع العائلي؛ ويُعاقب المخالفين بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات.

الأمن القومي: تُقيد القوانين نشر المعلومات التي يمكن أن تشوه الدولة أو تعرض سلامتها للخطر؛ أو التحريض على الإطاحة بالنظام أو الإضرار بمصالح الدولة العليا؛ أو الإبلاغ عن الاتفاقات السرية الرسمية؛ أو المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات.

حرية الإنترنت

تصل أقصى العقوبات المرتبطة بانتهاك قانون جرائم الفضاء الإلكتروني إلى السجن 3 أعوام وغرامة قدرها 500,000 ريال قطري (137,500 دولار أمريكي). ويحظر القانون أية أنشطة على الإنترنت من شأنها تهديد سلامة الدولة، أو الإخلال بالنظام العام، أو المساس بالسلام المحلي أو الدولي. كما يجرم أيضاً نشر "أخبار

مزيفة" ويجبر مقدمي خدمات الإنترنت على حجب أية محتويات غير مرغوب فيها، ويحظر نشر المعلومات الشخصية أو العائلية.

ويلزم القانون مقدمي خدمات الإنترنت بمنع المحتوى غير المرغوب فيه بناءً على طلب من السلطات القضائية. ويلتزم مزودو خدمات الإنترنت بالحفاظ على سجلات الكترونية طويلة الأمد مع بيانات عن مرور المعلومات للحكومة. قيّد مركز توفير خدمة الإنترنت (أريدو) "ooredoo"، الذي تسيطر عليه الحكومة، حرية التعبير عن الآراء على مواقع الإنترنت وفرض الرقابة على المحتويات ذات الطابع السياسي أو الديني أو الإباحي المنشورة على الإنترنت عن طريق مقدم خدمات (سيرفر) من نوع ((proxy)، والذي قام بمراقبة وحجب مواقع الإنترنت، والبريد الإلكتروني، وغرف الدردشة. يمكن للمستخدمين الذين يعتقدون أن السلطات حجبت موقعاً عن طريق الخطأ أن يطلبوا مراجعة الموقع من قبل وزارة النقل والاتصالات لمعرفة مدى ملائمتها، ولم ترد تقارير تُفيد بإلغاء حظر أي مواقع إنترنت بناءً على هذا الإجراء.

وأكثر من 99 في المئة من الأسر كانت متصلة بالإنترنت.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يكفل الدستور حرية الرأي والأبحاث العلمية. وأشار أساتذة في جامعة قطر إلى كونهم يمارسون الرقابة الذاتية أحياناً. بينما أفاد أساتذة يعملون لدى جامعات مقرها خارج الدولة وتعمل في البلد بأنهم تمتعوا، بصفة عامة، بحرية أكاديمية. وكان هناك قيود حكومية في بعض الأوقات على المناسبات الثقافية، وأفادت بعض الجامعات القائمة على تنظيم المناسبات الثقافية بأنها مارست الرقابة الذاتية. راقبت السلطات الكتب، والأفلام، ومواقع الإنترنت فيما يتعلق بالمحتويات السياسية، والدينية أو الجنسية وأيضاً التعبيرات اللغوية البذيئة والفاحشة.

في أكتوبر/تشرين الأول، واجه فرع الدوحة في إحدى الجامعات الأمريكية رد فعل عنيف من جانب مُستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي القطريين، بما في ذلك تهديداتٍ بالعنف ضد موظفي الحرم الجامعي، وذلك بعد الإعلان عن إجراء مناقشة بعنوان "هذا البيت يعتقد بأن يتعين على الأديان الكبرى أن تصوّر الله على أنه امرأة". تم إلغاء الفعالية في نهاية المطاف من قبل إدارة الحرم الجامعي التي ذكرت أن المنظمين فشلوا في اتباع إجراءات التشغيل القياسية للحصول على إذن لعقد مثل ذلك الحدث.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور الحق في حرية التجمع، ولكن هذا الحق مقيد عن طريق القانون، بما في ذلك قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات والتجمع وقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة. أما غير المواطنين فهم غير مشمولين بالحماية الدستورية الخاصة بحرية التجمع. يجب على منظمي الاجتماعات العامة الالتزام بعدد من القيود والشروط والحصول على موافقة وزارة الداخلية للحصول على تصريح.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص الدستور على الحق في تشكيل جمعيات يُعرّفها القانون على أنها جمعيات مهنية ومؤسسات خاصة، إلا أن الحكومة قيدت هذا الحق بشكل كبير. كما أن غير المواطنين غير مشمولين بالحمايات الدستورية الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها. ولم ترد تقارير عن محاولات للتنظيم سياسياً. لم تكن هناك أي أحزاب سياسية منظمة وحظرت السلطات الجمعيات ذات التوجهات السياسية. تحظر الحكومة على الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة الانخراط في القضايا السياسية أو الانتماء إلى جمعيات أو مؤسسات دولية. يتعين أن تحصل منظمات المجتمع المدني على موافقة من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية التي يجوز لها منع إنشاء المنظمات إذا اعتبرت أنها تشكل تهديداً للمصلحة العامة.

وتعمل منظمات غير رسمية، مثل جماعات دعم المجتمع وأندية النشاطات، دون الحاجة إلى تسجيل، إلا أنه يحظر عليها المشاركة في نشاطات تعتبر سياسية.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول *أوضاع الحريات الدينية الدولية* على الموقع:

www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

يكفل الدستور حق حرية التنقل ضمن الدولة والسفر خارجها والهجرة والعودة إلى الوطن إلا أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق بشكل كامل. تعاونت الحكومة مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تقديم المساعدة للنازحين داخليا واللاجئين والعائدين وطالبي اللجوء السياسي وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص الذين يبعث وضعهم على القلق.

التنقل داخل البلاد: كانت القيود المفروضة على حركة المواطنين داخل البلاد تتعلق بالمنشآت العسكرية الحساسة، ومرافق البترول، والمنشآت الصناعية. ورغم وجود تركيز أقل على تحديد وفرض "أوقات للعائلات فقط" في مناطق الترفيه في الدوحة، إلا أن عدة مراكز تجارية وأسواق استمرت في منع دخول عمال أجانب لتلك المناطق في عطلة نهاية الأسبوع أو لكل من لا يرتدي ملابس "محتشمة".

السفر إلى الخارج: منعت الحكومة سفر مواطنيها فقط عندما كانت لهم علاقة بقضايا قيد النظر في المحاكم. في سبتمبر/أيلول، ألغى تشريع جديد متطلبات الخروج لـ 95 بالمائة من القوى العاملة في القطاع الخاص، مع بعض الاستثناءات، بما في ذلك عاملات المنازل. لم يتم إعفاء الموظفين الحكوميين. قد يطلب أرباب العمل تصاريح خروج لمدة تصل إلى 5 في المائة من القوى العاملة، لكن يجب عليهم تقديم توضيح للحكومة لسبب اعتقادهم أن أي موظف يجب أن يحتفظ بتقييد تصريح الخروج، مثل الوصول إلى معلومات حساسة.

ويحظر القانون ممارسة حجز أرباب العمل لجوازات سفر العمال، ويشدد العقوبات على أرباب العمل الذين يستمرون في هذه الممارسة، لكن قادة مجتمع المواطنين الأجانب ومسؤولين من الدول المصدرة للعمالة أكدوا أن حجز الجوازات لا يزال يمثل مشكلة سائدة وأنه لم يتم فرض القانون بشكل كفو.

الجنسية: يجيز القانون سحب الجنسية من المواطنين. في سبتمبر/أيلول، قدّم ممثلو قبيلة الغفران شكوى إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، متهمين الحكومة بإلغاء جنسية 6000 فرد من القبيلة على نحو تعسفي. أقرّ ممثلو الحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأن جنسية بعض أفراد القبيلة قد تم إبطالها سابقاً، ولكنهم قالوا إن الإلغاء كان فقط للمواطنين مزدوجي الجنسية، وهو ما لا تعترف به البلاد، ونفوا أي إبطال جديد خلال العام.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: في سبتمبر/أيلول، أصدرت الحكومة تشريعات تمنح حق اللجوء السياسي لطالبي اللجوء. ينص القانون الجديد على إنشاء لجنة متخصصة داخل وزارة الداخلية للتعامل مع طلبات طالبي اللجوء. بمجرد منح اللجوء السياسي، يمكن للفرد وأسرته الحصول على مجموعة من الخدمات المجانية التي تقدمها الحكومة، بما فيها وثائق السفر والتوظيف والبدلات الشهرية والخدمات الطبية والتعليمية والسكن. في الماضي، قُبِلَتْ الحكومة هؤلاء الأفراد بصفتهم "ضيوف" على أساس مؤقت. صنفت الحكومة قانونياً العدد القليل من الأشخاص الذين منحوا الإقامة لأسباب إنسانية على أنهم زوار. وفرت الحكومة المسكن والتعليم لأولئك اللاجئين بحكم الأمر الواقع. أفاد مكتب الائتلاف السوري المعارض في الدوحة أن حوالي 60.000 سوري كانوا يعيشون في الدوحة، منهم حوالي 20.000 حضروا إلى الدوحة بعد بدء الحرب الأهلية وتم منحهم تمديدات متكررة لإقامتهم للسماح لهم بالبقاء في البلاد.

الأشخاص عديمي الجنسية

تستمد المواطنة فقط من الأب، ولا يمكن للنساء أن ينقلن جنسياتهن لأزواجهن من غير المواطنين أو لأطفالهن. يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات قبل الاقتراح بأجنبي، ولكنها لا تفقد جنسيتها القطرية عند اقترانها به.

ويسمح القانون للمقيمين على المدى الطويل بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية بعد إقامتهم في البلاد 25 عاماً متتالية، ولكن نادراً ما وافقت الحكومة على طلبات الحصول على الجنسية، والتي تقتصر على 50 موافقة في العام الواحد بحسب القوانين. وقد ظلت القيود والتضارب في تطبيق القانون تعوق الأشخاص عديمي الجنسية من الحصول على الجنسية. في سبتمبر/أيلول، أقرت الحكومة قانوناً جديداً لتنظيم منح الإقامة الدائمة لبعض الفئات من غير القطريين. يُحدد القانون عدد المقيمين الدائمين الجدد إلى 100 في السنة. والمستفيدون من القانون الجديد هم أطفال المرأة القطرية الذين لديهم آباء غير قطريين، وأزواج نساء قطريات وأفراد لديهم مهارات خاصة أو يقدمون خدمات مميزة للبلاد.

قدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه خلال العام بقي هناك ما بين 1000 و 2000 شخص من البدون، أو من السكان عديمي الجنسية في البلاد، وأنهم تعرضوا لبعض التمييز الاجتماعي ضدهم. ويتمكن البدون الذين يحصلون على الإقامة بكفالة قطري مقيم من التسجيل في الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية. بيداً أن البدون غير قادرين على امتلاك العقارات في البلاد ولا يمكنهم السفر بحرية إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

أما المقيمين الدائمين فلهم الحق في امتلاك العقارات وفتح الأعمال دون شركاء قطريين، والحصول على خدمات تعليمية وصحية مجانية.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم في انتخابات دورية حرة ونزيهة من خلال الاقتراع السري وعلى أساس الاقتراع العام والاقتراع على قدم المساواة. ولم تسمح الحكومة بتكوين أحزاب سياسية أو جماعات معارضة. يمارس الأمير كامل السلطات التنفيذية، بما في ذلك تعيين أعضاء مجلس الوزراء. في 2016 أصدر الأمير مرسوماً يمدد دورة مجلس الشورى المعين، وهو الهيئة التشريعية الاسمية في البلاد لثلاث سنوات.

لا تزال الأحكام الدستورية التي تنص على انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى، واستهلال التشريعات من قبل مجلس الشورى، بدون تنفيذ.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في 2015، انتخب المواطنون أعضاء المجلس البلدي المركزي الرابع الذين يبلغ عددهم 29 عضواً، بينهم امرأتان، والذين يتم انتخابهم كل أربعة أعوام. يقدم المجلس المشورة لوزير البلدية والتخطيط العمراني فيما يتصل بالخدمات العامة المحلية. ولاحظت البعثات الدبلوماسية الأجنبية عدم وجود مخالفات واضحة أو تزوير في الانتخابات، على الرغم من أن إقبال الناخبين كان أقل مما توقعته السلطات.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم تسمح الحكومة بتنظيم الأحزاب السياسية، ولم تكن هناك محاولات لتشكيل تلك الأحزاب خلال السنة. والاقتراع مفتوح أمام جميع المواطنين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل، بما في ذلك الأفراد الذين تجنسوا منذ 15 سنة على الأقل؛ ولا يجوز لأفراد القوات المسلحة أو موظفي وزارة الداخلية التصويت.

مشاركة المرأة والأقليات: رغم استمرار المواقف التقليدية والقواعد الاجتماعية في الحد من مشاركة المرأة في السياسة، إلا أن النساء شغلن مناصب مختلفة في القطاع العام مثل وزيرة الصحة العامة، ورئيسة مؤسسة قطر، ورئيسة هيئة متاحف قطر، والممثلة الدائمة لدى الأمم المتحدة، وسفيرة البلاد لدى كرواتيا والكرسي الرسولي (الفاتيكان). في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 عين الأمير أربع نساء في مجلس الشورى لأول مرة في تاريخ المجلس التشريعي. ويحظر على المقيمين من غير المواطنين الاشتراك في الشؤون السياسية، رغم أنهم يعملون كقضاة ومسؤولين في الوزارات الحكومية.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية بحق المسؤولين الذين يدانون بالفساد، وبصفة عامة طبقت الحكومة هذه القوانين بصورة فعالة. إلا أنه وردت تقارير بوجود فساد في الحكومة خلال العام. في عام 2016، وقع الأمير قانوناً يمنح مكتب التدقيق الحكومي مزيداً من الصلاحيات والاستقلالية المالية ويسمح له بنشر أجزاء من النتائج التي توصل إليها، شريطة إزالة المعلومات السرية، وهو شيء لم يكن مخوَّلاً له من قبل. أظهرت

الإحصاءات الرسمية لعام 2017، وهي آخر أرقام تم إصدارها رسمياً، 10 حالات اختلاس، تم إغلاق خمس منها.

الإفصاح المالي: لا توجد متطلبات قانونية تفرض على المسؤولين الحكوميين الإفصاح عن تفاصيل الدخل والأصول، ولم يتم القيام بذلك.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

واصل باحثون من منظمات غير حكومية دولية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والاتحادات الدولية مثل منظمة عمال البناء والأخشاب والاتحاد الدولي للنقابات العمالية زيارة البلاد والإبلاغ عنها دون تدخل من السلطات. كانت الحكومة تستجيب في كثير من الأحيان لطلبات الاجتماعات، وشاركت في الأحداث العامة التي استضافتها مجموعات حقوق الإنسان، بما في ذلك مواضيع حساسة مثل حقوق العمال.

تتدرج العديد من المنظمات شبه الحكومية تحت كيان واحد هو مؤسسة قطر، وتحت قيادة الشبيخة هند آل ثاني، شقيقة الأمير. تعاونت هذه المنظمات مع الحكومة ونادراً ما تنتقدها، ولم تتخرب في النشاط السياسي. لدى بعض المنظمات غير الحكومية الدولية مكاتب في البلاد، وهي تركز على حقوق العمال، بإذن من الحكومة.

قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعض الانتقادات الخفيفة للانتهاكات، وأجرت تحقيقاتها الخاصة في انتهاكات حقوق الإنسان. ونظم القانون عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مانحاً إياها "استقلالية كاملة" في ممارسة أنشطتها، ووفر الحصانة لأعضاء اللجنة. وقد تعاملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عادة مع الالتماسات عن طريق الاتصال بالمؤسسات الحكومية لضمان حل النزاعات في الوقت المناسب.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تتكلف إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، بمراقبة قضايا حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتعامل معها. ويكلف مجلس الوزراء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإصدار تقرير سنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب. ولم يتم تجريم عملية اغتصاب الزوج للزوجة بشكل صريح، غير انه يجوز للمرأة تقديم شكوى بذلك. وعقوبة الاغتصاب السجن مدى الحياة، بصرف النظر عن سن أو جنس الضحية. أما إذا كان مرتكب الجريمة أحد أقرباء الضحية غير زوجها، أو مُدرّسها أو الوصي عليها أو القائم برعايتها، فإن العقوبة هي الإعدام. طبقت الحكومة القانون ضد الاغتصاب.

لا يوجد قانون محدد يجرم العنف المنزلي. ووفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يجوز للسلطات مقاضاة العنف المنزلي كعنف "عام" بموجب القانون الجنائي. وطبقاً لمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، فإن

الاغتصاب والعنف المنزلي ضد النساء ظل يمثل مشكلة. وكانت الشرطة تتعامل مع العنف الأسري كمسألة عائلية خاصة، وليس بوصفه مسألة جنائية، ولم ترغب في التحقيق في التقارير أو ملاحقتها قضائياً.

وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش بأن ممارسة الجنس خارج إطار الزواج يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات، أو الجلد (لغير المتزوجين)، أو عقوبة الإعدام (للمتزوجين). والمرأة التي تلد طفلاً خارج إطار الزواج تتلقى حكماً بالسجن لمدة 12 شهراً في المتوسط، وقد يشمل أيضاً الترحيل، أو حتى العقاب البدني (الجلد)، وفقاً لتقارير إخبارية. ذكر مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي أن هناك ما مجموعه 366 حالة من النساء البالغات و 78 حالة من القُصّر الذين عانين من أشكال مختلفة من العنف الجسدي أو الفسيولوجي في عام 2017.

التحرش الجنسي: يحظر القانون التحرش الجنسي ويعاقب عليه بالسجن أو الغرامة. في بعض الحالات تحرش الكفلاء جنسياً بخدمات المنازل الأجنيات وأسأوا معاملتهن.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد أي تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي.

التمييز: يؤكد الدستور المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ولكن التمييز الاجتماعي والقانوني ضد المرأة ظل قائماً. فعلى سبيل المثال، ميّز قانون الإسكان، الذي يحكم نظام الإسكان الحكومي، ضد المرأة المتزوجة من غير المواطنين وضد النساء المطلقات.

وبموجب قانون الجنسية، تواجه النساء المواطنات التمييز القانوني، حيث أنهن غير قادرات على نقل الجنسية لأزواجهن من غير المواطنين أو للأطفال المولودين لزوج غير مواطن.

للحصول على رعاية الأمومة، يجب أن يكون لدى المرأة شهادة زواج، على الرغم من أن المستشفيات في الواقع ستساعد في ولادة أطفال النساء غير المتزوجات.

كما تضر تقاليد الشريعة بشكل كبير بحقوق النساء في قانون الأسرة والممتلكات والإرث وفي النظام القضائي بشكل عام. فعلى سبيل المثال لا ترث الزوجة غير المسلمة زوجها المسلم تلقائياً. ويمكن لها أن ترث من زوجها فقط إذا أوصى زوجها رسمياً لها بحصة، وحتى عند ذلك لا يمكنها أن ترث أكثر من ثلث التركة. ترث الأخوات فقط نصف مقدار حصة الأخوة. وفي حالات الطلاق، يبقى الأطفال الصغار عادة مع الأم، بغض النظر عن ديانتها، إلا إذا ثبت عدم أهليتها.

تستطيع النساء حضور جلسات المحاكم وتمثيل أنفسهن، ولكن كان يتم تمثيلهن عادة من قبل أقربائهن من الرجال. تُعتبر شهادة المرأة نصف شهادة الرجل.

لا يوجد إلزام على النساء غير المسلمات باعتماد الدين الإسلامي عند الزواج من رجال مسلمين، ولكن الكثيرات كن يفعلن ذلك. وتقوم الحكومة بتوثيق مواليد الأطفال المولودين لأب مسلم كمسلمين. ويجوز للرجال منع أفراد العائلة من النساء البالغات من مغادرة البلد، ولكن فقط من خلال طلب أمر من المحكمة والحصول عليه. لم ترد تقارير تفيد بأن الحكومة منعت النساء فوق سن الـ 18 من السفر إلى الخارج.

بموجب القانون، يحق للمرأة الحصول على أجر متساوٍ مقابل العمل المتساوي، لكن هذا لم يحدث دائماً في الممارسة العملية، وغالباً ما كانت تفتقر المرأة إلى الوصول إلى وظائف صنع القرار في إدارة الشركات الخاصة والقطاع العام.

لم يكن هنالك مكتب حكومي متخصص ومكرس لتحقيق المساواة للمرأة.

الأطفال

تسجيل المواليد: يستمد الأطفال الجنسية من الأب. وعموماً سجلت الحكومة الولادات على الفور.

التعليم: التعليم مجاني وإجباري لجميع المواطنين حتى سن 18 أو ما يوازي تسع سنوات من التعليم، بحسب ما يأتي أولاً. كما أن التعليم لأبناء غير المواطنين إلزامي ولكن مقابل رسوم رمزية. وتعتبر الدروس الإسلامية إلزامية بالنسبة للمسلمين الملتحقين بالمدارس التي ترعاها الحكومة.

إساءة معاملة الأطفال: كانت هناك حالات محدودة من الانتهاكات ضد الأطفال والعنف الأسري والاعتداء الجنسي. ذكر تقرير مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي أن 78 حالة عنف وقعت ضد قاصرين في عام 2017.

الزواج المبكر والزواج القسري: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 للفتيان و16 للفتيات. لا يسمح القانون بزواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن هذه السن إلا بموافقة الوصي القانوني وبإذن من القاضي. وكان زواج من هم دون السن القانونية نادراً.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا يوجد قانون معين لتحديد السن الأدنى لممارسة الجنس بالتراضي. ويحظر القانون ممارسة الجنس خارج إطار الزواج. وطبقاً لقانون العقوبات، فإن عقوبة إقامة علاقات جنسية مع شخص دون سن الـ 16 هي السجن مدى الحياة. وإذا كان الشخص قريباً غير الزوج أو وصياً أو قتيماً أو خادماً للضحية فالعقوبة هي الإعدام؛ ولم ترد تقارير عن تنفيذ هذا الحكم في أي وقت من الأوقات. ولا يوجد قانون محدد يحظر استخدام الأطفال في المواد الإباحية، إذ أن جميع أشكال تلك المواد محظورة، إلا أن القانون يجرم بشكل محدد الاستغلال الجنسي للأطفال تجارياً.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. راجع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين المتعلق بالامتنال <https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data.html>.

معاداة السامية

لا يوجد في البلاد جالية يهودية أصلية. كانت الرسوم الكاريكاتورية المتفرقة في الصحف المحلية تحمل رسائل معادية للسامية كل بضعة أشهر، تربط بين إسرائيل أو الشخصيات اليهودية النمطية بقرار اللجنة الرباعية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر) مع قطع العلاقات

الدبلوماسية وفرض الحظر على قطر أو القضايا الفلسطينية. في مايو/أيار، على سبيل المثال، نشرت صحيفة *العرب* رسماً كاريكاتورياً يصور اللجنة الرباعية على أنها تخدم "القضية الفلسطينية" في شكل حمامة سلام لها مخلب يهودي.

الاتجار بالأشخاص

راجع التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول *الاتجار بالأشخاص* في الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص المصابين بإعاقة بدنية وحسية وفكرية وعقلية في مجالات التشغيل والتعليم والحصول على الرعاية الصحية والنظام القضائي وغيرها من المجالات والخدمات التي تقدمها الدولة. وينص القانون على تخصيص موارد لهؤلاء الأشخاص. والحكومة مكلفة بالتحقق من الشكاوى المقدمة إليها من قبل الأفراد، وإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولة عن تطبيق الامتثال تجاه ذلك. ذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها تلقت 17 شكوى من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في عام 2017. سرد تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من التحديات التي تواجه الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك عدم وجود إحصائيات محدّثة لهذه المجموعة، والحاجة إلى تشريع أفضل لضمان المساواة المطلقة في الحصول على الخدمات الحكومية وفرص العمل، وندرة المؤسسات الفعالة لتقديم الخدمات للمواطنين المعوقين والمغتربين.

وفتّرت المدارس الخاصة والمستقلة بشكل عام غالبية الخدمات اللازمة لطلابها من ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن المدارس الحكومية لم تفعل ذلك. استوفى عدد قليل من المباني العامة المعايير المطلوبة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من استخدامها، وفي العموم لم تمتثل المباني الجديدة لتلك المعايير.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

واجه الأشخاص من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنس التمييز ضدهم بموجب القانون وفي الممارسة. يحظر القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين الرجال، إلا أنه لا يحظر صراحة مثل تلك العلاقات بين النساء. وبموجب القانون يتعرض الرجل المدان بإقامة علاقات جنسية مع فتى دون الـ 16 للسجن مدى الحياة. أما بالنسبة للرجل المدان بإقامة علاقات جنسية مع رجل عمره 16 عاماً أو أكثر فإنه يخضع لعقوبة الحبس سبع سنوات.

لم تكن هناك تقارير علنية عن أعمال عنف ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنس، والذين أخفوا إلى حد كبير ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية أو خصائصهم الجنسية بسبب نمط أساسي من التمييز تجاه المثليين. لم تكن هناك جهود حكومية للتصدي للتمييز المحتمل، ولا توجد قوانين لمكافحة التمييز تحمي الأفراد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنس، على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجنسية أو التعبير أو خصائص الجنس.

نظراً للتقاليد الاجتماعية والدينية، لم تكن هناك منظمات للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ولم تكن هناك مظاهرات اعتزاز بالمثلية الجنسية أو أنشطة لمناصرة حقوق المثليين. ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول التمييز الرسمي أو الخاص في العمالة والمهنة والإسكان وانعدام الجنسية، أو الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي. أبلغت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن عدم وجود شكاوى متعلقة بالجنس المثلي في العام الماضي.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

كان هناك تمييز ضد المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). وقد ابعدت السلطات اجانباً وجدت بأنهم كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة لدى وصولهم. كانت الفحوصات الطبية الإلزامية مطلوبة من سكان المقيمين. ونظراً لوجوب فحص الخلفية الصحية بالنسبة لغير المقيمين للحصول على تأشيرات عمل، تم حرمان بعض الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة من الحصول على تصريح عمل قبل الوصول. وقد وضعت الحكومة المواطنين الذين تبين إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية قيد الحجر الصحي ووفرت لهم العلاج.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

القانون لا يحمي بشكل كاف حق العمال في تشكيل نقابات مستقلة والانضمام إليها، والقيام بإضرابات قانونية والمفاوضة الجماعية، مما جعل ممارسة هذه الحقوق صعباً. يمنح القانون للعاملين في مؤسسات القطاع الخاص التي لديها 100 عامل مواطن ممن تبلغ أعمارهم 18 سنة وما فوق حقاً محدوداً في التنظيم والإضراب والتفاوض الجماعي. لا يحظر القانون التمييز ضد النقابات أو ينص على إعادة العمال المطرودين بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم.

يستثني القانون موظفي الحكومة وغير المواطنين وعمال المنازل، والسائقين، والمرضات، والطهاة وعمال الحدائق، والعمال غير النظاميين، والعمال الذين يعملون في البحر، ومعظم العمال الذين يعملون في الزراعة والرعي، من الحق في الانضمام إلى لجان عمالية أو إلى الاتحاد الوطني، مما يحظر فعلياً على هؤلاء العمال أنشطة التنظيم أو التفاوض الجماعي أو الإضراب.

في المنظمات التي يعمل فيها أكثر من 50 عاملاً، يسمح القانون بإنشاء "لجان مشتركة" تضم عدداً متساوياً من ممثلي العمال والإدارة لمعالجة عدد محدود من المشاكل في مكان العمل. ويمكن للعمال الأجانب أن يكونوا أعضاء في لجنة العمل والإدارة المشتركة. يتيح القانون وسيلة لتقديم التماس بخصوص المنازعات الجماعية. إذا لم تُحسم المنازعات داخلياً بين العاملين ورب العمل، يمكن لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأن تتوسط في الحل. وتشمل الاتفاقية الموقعة بين الوزارة من جهة ومنظمة العمل

الدولية من جهة ثانية بنوداً لإنشاء هذه اللجان بإشراف ومساعدة منظمة العمل الدولية. بدأت عدة لجان رائدة عملها وأجرت انتخابات خلال العام لتحديد ممثلين عن العمال.

يشترط القانون موافقة وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لتتمكن منظمات العمال من الانتساب إلى جماعات خارج البلاد. لم تحترم الحكومة حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي خارج اللجان المشتركة.

وبالنسبة لأولئك العمال القلائل المشمولين بقانون حماية الحق في التفاوض الجماعي، قيدت الحكومة هذا الحق من خلال تحكمها بقوانين وإجراءات عمليات التفاوض والاتفاق. يسمح قانون العمل بوجود نقابة واحدة فقط هي الاتحاد العام لعمال قطر (الاتحاد العام)، الذي تألف من اللجان العامة للعاملين في مختلف المهن أو الصناعات. وكانت اللجان التجارية أو الصناعية مؤلفة من لجان عمالية على مستوى الشركات الفردية. ولم يكن الاتحاد العام كياناً فاعلاً.

لا يمكن للعمال ممارسة التفاوض الجماعي بحرية، ولا يوجد عمال يعملون بموجب عقود تفاوض جماعية. في حالات نادرة، عندما وقعت الاضطرابات العمالية التي تنطوي في الغالب على القوى العاملة الأجنبية في البلاد بأغلبية ساحقة، ورد أن الحكومة ردت بإرسال أعداد كبيرة من الشرطة إلى مواقع العمل أو معسكرات العمل المعنية؛ كما طلبت الحكومة المساعدة من سفارات المواطنين المعنيين. انتهت الإضرابات عموماً بعد عروض القوة هذه، ومشاركة السفارات في حل النزاعات. وفي العديد من الحالات، رحلت الحكومة قادة العمال ومنظمي الإضرابات بسرعة. تمكنت منظمات العمل الدولية غير الحكومية من إرسال باحثين إلى البلاد تحت إشراف ورعاية المؤسسات الأكاديمية والمنظمات شبه الحكومية مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ورغم أن القانون يقر بحق الإضراب لبعض العمال، إلا أن الشروط المقيدة جعلت إمكانية القيام به ضئيلة جداً. للقيام بإضراب، يشترط القانون الحصول على موافقة ثلاثة أرباع اللجنة العامة للعاملين في قطاع التجارة أو الصناعة وبتعين أيضاً على المضربين المحتملين استنفاد إجراءات مطولة لتسوية المنازعات قبل الدعوة إلى إضراب قانوني. لا يتمتع موظفو الحكومة وعمال المنازل بحق الإضراب. كما يحظر القانون الإضراب في المؤسسات العامة والمرافق الصحية أو الأمنية، بما في ذلك قطاعات الغاز والبتروك والنقل. يتوجب على ديوان المظالم التابع لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الداخلية منح إذن مسبق لجميع الإضرابات، بما في ذلك الموافقة على الزمان والمكان.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري. وقد زعمت وسائل إعلام دولية ومنظمات حقوق الإنسان وجود العديد من الانتهاكات ضد العمال الأجانب، بما في ذلك العمل القسري أو الإلزامي والأجور المستقطعة وظروف العمل غير الآمنة وظروف المعيشة السيئة ومصادرة أرباب العمل لجوازات سفر العمال بشكل روتيني ونظام الكفالة الذي أعطى أصحاب العمل سيطرة جامحة على العمال.

بذلت الحكومة جهوداً لمنع العمل القسري والقضاء عليه، على الرغم من أن نظام الكفالة التقييدية جعل بعض العمال المهاجرين عرضة للاستغلال. يسمح القانون للموظفين بتغيير أرباب العمل عند نهاية عقد عملهم، والذي قد يصل إلى خمس سنوات، دون إذن صاحب العمل. ويجوز أيضاً للموظفين تغيير رب العمل في

حالات عدم الدفع، ومخالفة العقد، والاتفاق المتبادل، ورفع قضية قانونية في المحكمة، وافلاس رب العمل أو وفاته. ألغى القانون رقم 13 لسنة 2018 متطلبات تأشيرة الخروج لمعظم العمال المشمولين بقانون العمل. لا يغطي القانون معاملات المنازل اللاتي يواصلن طلب الإذن من أصحاب العمل لمغادرة البلاد. يُسمح لجميع العمال الخاضعين لمتطلبات تصريح الخروج بالسعي إلى إزالة هذه القيود من خلال لجنة التظلم التي تديرها وزارة الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

كما افتتحت الحكومة أيضاً عدة مواقع إسكانية جديدة للعمال مولتها الحكومة بغية استبدال التكتلات المؤقتة غير الآمنة للعمال المهاجرين. قامت الحكومة بالقبض على الأفراد ومقاضاتهم بتهمة انتهاك قانون العمل. منذ افتتاح مكتبها في الدوحة في أبريل/نيسان، تعاونت منظمة العمل الدولية مع الحكومة لتلقي شكاوى العمال، وسهّلت منذ أكتوبر/تشرين الأول تقديم 52 شكوى من العاملين إلى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، تضم أكثر من 320 عاملاً. وقد أجرت كل من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورات تدريبية للعمال المهاجرين لتوعيتهم بحقوقهم في البلاد. وايضا طبعت الكيانات الثلاثة ووزعت نشرات بعدة لغات شملت مواد ذات صلة بقوانين العمل والكفالة لتوعية العمال المهاجرين بحقوقهم. ولمكافحة مشكلة الأجور المتأخرة أو غير المدفوعة، قررت الحكومة بأن يدفع أرباب العمل الأجور إلكترونياً لجميع الموظفين الخاضعين لقانون العمل، من خلال نظام يخضع لمراجعة الحسابات من قبل قسم التفتيش في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. وقد واجه أرباب العمل الذين لم يلتزموا بدفع الأجور للعاملين لديهم غرامات من 2,000 - 6,000 ريال قطري (550 - 1,650 دولار أمريكي) لكل حالة، واحتمال الحكم عليهم بالسجن.

كانت هناك مؤشرات متواصلة عن وجود العمل القسري، لا سيما في قطاعي البناء والعمل المنزلي، والتي أثرت بشكل غير متناسب على العمال المهاجرين. رسوم التوظيف الباهظة التي تكبدها العمال في الخارج شملت العديد من الديون طويلة الأجل، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال. وقد تم احتجاز جوازات سفر ورواتب بض العمال الأجانب الذين دخلوا البلاد طوعاً قصد العمل، وعملوا في ظل ظروف لم يتفقوا عليها. بقي استبدال العقود مشكلة وفقاً لممثلي مجتمع العمال المهاجرين، ولكن جرى تجريب نظام تعاقد إلكتروني حكومي جديد للمساعدة في القضاء على هذه المشكلة.

راجع أيضاً التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع

www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحدد القانون الحد الأدنى لسن العمل بـ 16 سنة وينص على أن القاصرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 18 عاماً يمكن أن يعملوا بإذن من الوالدين أو الوصي. ولا يجوز عمل القاصرين أكثر من 6 ساعات يومياً أو 36 في الأسبوع. يجب على أرباب العمل تقديم قائمة لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأسماء ووظائف العاملين القصر والحصول على إذن من وزارة التعليم والتعليم العالي لتعيين القاصرين. ويمكن للوزارة منع تشغيل القاصرين في الأعمال التي ترى أنها تشكل خطراً على صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم. وقد فرضت الحكومة بشكل عام القوانين ذات الصلة على نحو فعال، ونادراً ما حدثت عمالة أطفال.

د. التمييز في العمالة والمهنة

يحظر الدستور التمييز بناء على أساس الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الديانة، ولكن ليس على أساس الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو التوجه الجنسي، أو السن، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة. ومع ذلك فقد تغلبت التقاليد المحلية على إجراءات الحكومة لتعزيز قوانين عدم التمييز القانوني، وكانت هناك حالات تمييز قانوني وثقافي ومؤسسي ضد النساء، وغير المواطنين والعمال الأجانب. حظرت الحكومة على العمال الذكور من ذوي الأجور المتدنية من الإقامة في مناطق سكنية خاصة "بالعائلات" في شتى أنحاء البلاد. ميزت الحكومة ضد غير المواطنين في مجالات التوظيف والتعليم والسكن والخدمات الصحية (أنظر القسم 6).

يشترط القانون تخصيص 2 في المئة من الوظائف في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وبدا أن معظم الجهات الحكومية امتثلت لهذا القانون. وشركات القطاع الخاص التي تشغل ما لا يقل عن 25 شخصا ملزمة أيضا بتوظيف 2 في المئة من العاملين لديها من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويخضع أرباب العمل الذين ينتهكون أحكام التوظيف هذه لغرامات تصل إلى 20,000 ريال (5,500 دولار). لم ترد أية تقارير عن أية مخالفات لمتطلبات حصص التعيين الوظيفي خلال العام.

هـ. ظروف العمل المقبولة

في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أعلنت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية عن حد أدنى مؤقت للأجور للعمال المهاجرين بقيمة 750 ريال قطري (200 دولار) شهرياً. تُجري الوزارة ومكتب منظمة العمل الدولية في الدوحة حالياً دراسات استقصائية لوضع حد أدنى دائم مناسب للأجور للعاملين. وينص القانون على تحديد ساعات العمل الأسبوعية بـ 48 ساعة مع فترة راحة لمدة 24 ساعة وإجازة سنوية مدفوعة الأجر. ويشترط القانون دفع أجور إضافية للعمل الإضافي ويحظر العمل الإضافي الإجباري المفرط. ويستحق الموظفون الذين يعلمون لأكثر من 48 ساعة في الأسبوع أو 36 ساعة في الأسبوع خلال شهر رمضان أجوراً إضافية تبلغ 25 بالمائة على الأقل من الأجور. وتضع الحكومة معايير الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك القيود على العمل أثناء أكثر الساعات حرارة في اليوم في فصل الصيف، وقيود عامة تتعلق بدرجة الحرارة في بقية اليوم أيضاً. ولا ينطبق قانون العمل وأحكامه الخاصة بظروف العمل المقبولة على العاملين في القطاع العام والزراعة أو على عمال المنازل. في أغسطس/آب 2017، صادق الأمير على قانون ينظم عمال الخدمة في المنزل. ينص القانون على 10 ساعات عمل باليوم كحد أقصى، مع يوم عطلة واحد في الأسبوع، ويسمح بالعمل الإضافي. وكان الفقر بين المواطنين قليل جداً، ولم تتبع الحكومة إحصائيات الفقر بين العمال المهاجرين.

تقع مسؤولية القوانين المتعلقة بشروط العمل المقبولة بشكل أساسي على عاتق وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وكذلك على وزارة البلديات والبيئة ووزارة الصحة العامة. إلا أن الحكومة لم تطبق المعايير بشكل فعال في جميع القطاعات، وكانت ظروف العمل ملائمة للمواطنين بشكل عام لأن الوكالات الحكومية وشركات القطاع الخاص الكبرى التي يعمل المواطنون لديها تتبع في العموم القوانين ذات الصلة. وكانت مشاكل التطبيق تعود جزئياً إلى عدم كفاية التدريب ونقص الموظفين.

واتخذت الحكومة إجراءات محدودة لمنع الانتهاكات وتحسين ظروف العمل. في مارس/آذار، اضطلعت لجان تسوية المنازعات العمالية بواجباتها برئاسة قضاة من الدرجة الأولى يعينهم مجلس القضاء الأعلى وأعضاء وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. واعتباراً من يوليو/تموز، أبلغت اللجان عن رؤية أكثر من 120 حالة في الليلة، وكانت الأحكام نيابة عن الموظفين في أكثر من 70 في المائة من الحالات.

أجرت إدارة التفتيش العمالي عمليات تفتيش شهرية وعشوائية لمخيمات العمال الأجانب. وفي حال توصل المفتشين إلى أن المخيمات كانت دون المعايير الدنيا، كانوا يرسلون تحذيراً إلى القائمين على إدارتها وتأميرهم السلطات بمعالجة الانتهاكات خلال شهر واحد. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير أن المفتشين دققوا في سجلات دفع الأجور وممارسات الصحة والسلامة وعادوا بعد شهر واحد لضمان تطبيق جميع التغييرات التي تم التوصية بها. إذا لم تعالج الشركة الانتهاكات تفرض وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية الغرامات، وتدرج الشركة على القائمة السوداء، وتُحيل القضية في بعض الأحيان إلى المدعي العام لاتخاذ الإجراءات بشأنها.

بدأ أن الخوف من العقوبات مثل الوضع على القائمة السوداء كان له بعض التأثير كرادع لبعض انتهاكات قانون العمل. وإن وضع شركة ما في القائمة السوداء هو عبارة عن سيطرة إدارية على شركة أو فرد حيث يتم بموجبها تجميد الخدمات الحكومية مثل معالجة طلبات الحصول على تأشيرات جديدة من الشركات. يجب على الشركات دفع مبلغ 3,000 ريال قطري (825 دولار) غرامة لإزالتها من القائمة - حتى لو تم حل النزاع - وتحتفظ الوزارة بالحق في إبقاء الشركات على القائمة بعد أن يتم دفع الغرامة كإجراء عقابي.

واصل مفتشو وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية إجراء زيارات تفتيشية لمواقع العمل ومساكن العمال. انضم مسؤولون من منظمة العمل الدولية إلى مُفتشي العمل في عدة عمليات تفتيش وساعدوا في تشكيل خطة استراتيجية جديدة لتعزيز وحدة تفتيش العمل والمتوقع أن تبدأ في عام 2019. وتواجه الشركات المخالفة غرامات تصل إلى 6,000 ريال (1,650 دولار أمريكي) والحبس لمدة 30 يوماً في القضايا الأكثر خطورة، إلا أن مراقبي العمل أفادوا بأن التعامل مع معظم انتهاكات الصحة والسلامة كان من خلال غرامات إدارية أو بوضع اسم الشركة على القائمة السوداء. واحتفظت الوزارة بمكتب في المنطقة الصناعية في الدوحة، حيث يقيم معظم العمال الأجانب غير المهرة، لتلقي الشكاوى الخاصة بسلامة العمال أو عدم دفع أجورهم.

وكانت انتهاكات معايير الأجور والعمل الإضافي والسلامة والصحة شائعة نسبياً، وخاصة في قطاعات توظيف العمال الأجانب، والتي تمثلت في كثير من الأحيان في سوء ظروف العمل. يجب على أصحاب العمل دفع رواتب موظفيهم إلكترونياً لتوفير مسار للتدقيق الرقمي لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. واجه أرباب العمل الذين لم يلتزموا بدفع الأجور للعاملين لديهم غرامات تراوحت من 2,000 - 6,000 ريال قطري (550 - 1,650 دولار أمريكي) عن كل موظف وإمكانية الحكم عليهم بالسجن. ينص القانون على تمتع العاملين بحق الابتعاد عن أية مواقف تعرض صحتهم أو سلامتهم للخطر دون المخاطرة بوظائفهم، غير أن السلطات لم تقدم حماية فعالة للموظفين الذين مارسوا هذا الحق. وقد تجاهل أرباب العمل في كثير من الأحيان القيود المفروضة على ساعات العمل وغيرها من القوانين فيما يتعلق بعمال المنازل والعمال غير المهرة، الذين كانت غالبيتهم من الأجانب.

لم يدفع بعض أرباب العمل لعمالهم أجور ساعات العمل الإضافية أو الإجازات السنوية. قام أرباب العمل بإيواء العديد من العمال الأجانب غير المهرة في ظروف ضيقة وقليلة وخطرة، وغالباً دون ماء وكهرباء وما

يكفي من الغذاء. استمرت الحكومة في تقديم إشعارات الإخلاء إلى الملاك الذين لم تكن مبانيهم في المستوى المطلوب. وعلى مدار العام، زعمت وسائل إعلام دولية وجود بعض ظروف العمل المؤذية، بما في ذلك وفيات مرتبطة بعمل العمال الأجانب الشباب، وخاصة في قطاع الإنشاءات.

واجه عمال المنازل في أحيان كثيرة أوضاع عمل غير مقبولة. وقد عمل الكثير من مثل هؤلاء العمال في معظم الأحيان سبعة أيام في الأسبوع، وأكثر من 12 ساعة في اليوم مع منحهم بضعة أيام كعطلات، أو عدم منحهم عطلات على الإطلاق وعدم دفع أجور ساعات عمل إضافية لهم، وتوفر سبل محدودة لمعالجة المظالم. ووفقاً لتقارير إخبارية ومسؤولين في السفارات الأجنبية، قام بعض أرباب العمل بحرمان عمال المنازل من الطعام أو استعمال الهاتف.

أجمعت المنظمات غير الحكومية الدولية على أن العمال الأجانب كانوا يواجهون عقبات قانونية وإجراءات قانونية مطولة منعتهم من السعي لمعالجة الانتهاكات والظروف الاستغلالية. كما سلط قادة المجتمع المحلي من غير المواطنين الضوء على التردد المتواصل للعمال المهاجرين في الإبلاغ عن محتنتهم خوفاً من الانتقام.